

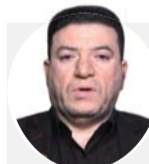


المستقبل أمأنا

## حسابات سياسية تعقد الخلاف حول حصة كردستان العراق من الموازنة الاتحادية

### اتهامات للكاظمي بالتقرب من القيادة الكردية لتحقيق أهداف انتخابية

اتفاق ينص على تسليم الإقليم كمية 250 ألف برميل نفط يوميا ونصف إيرادات المعابر الحدودية إلى الحكومة الاتحادية، مقابل حصة في الموازنة تبلغ 12.6 في المئة. وجرى تضمين الاتفاق في مشروع الموازنة، إلا أن كتلا سياسية في البرلمان ترفض الاتفاق، وهو ما يعيق تمريره. ومن جهتها تعبر القيادة الكردية عن غضبها من اعتراض قوى سياسية على حصول الإقليم على حصته من الموازنة، معتبرة أن ذلك يشكّل خرقا للدستور العراقي واستهدفا ممنهجا لسكان الإقليم.

عباس العبدلي  
الكاظمي يطمح إلى دعم كركي خلال المرحلة المقبلة

وقال قويد الطالباني نائب رئيس حكومة إقليم كردستان إن الأخير استعدّ للتنازل وراء حرمات المحافظات الجنوبية من الخدمات والإعمار، وذلك رداً على سياسيين عراقيين ونواب شيعية يقولون إن الإقليم يستولي على عوائد النفط الذي يبيعه خارج سلطة الحكومة الاتحادية، ويحصل إلى جانب ذلك على جزء من عوائد النفط الذي ينتج في محافظة البصرة.

وأضاف الطالباني في مقابلة مع صحيفة الصباح الرسمية إن الحصة الحقيقية لإقليم كردستان من الموازنة الاتحادية لا تتجاوز 5 في المئة بعد طرح المصاريف السيادية، وإذا كانت هذه النسبة التي تذهب للإقليم هي السبب بتدهور الخدمات في المحافظات الجنوبية، فنحن متنازلون عنها، وتتساءل دورنا أين تذهب بقية الـ 95 في المئة من الموازنة.

تشكيل الحكومة وترأسها مع إباد علاوي الذي حصد أعلى عدد من مقاعد البرلمان ولكن المالكى فاز بالمنصب بعد نجاحه في تشكيل تحالف نيابي كبير بمساعدة عدّة أحزاب من بينها الأحزاب الكردية. وترى الأحزاب الشيعية أن سيناريو المالكى قابل للتكرار من قبل الكاظمي بعد رواج أنباء عن عقده اتفاقا غير ملعن مع زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني، بشأن التحالف في الانتخابات القادمة مقابل مساعدة حكومة بغداد لأربيل على الحصول على الإمتيازات المالية التي تطلب بها.

وما يضاعف مخاوف القوى السياسية العراقية القريبة من إيران أن تحالف الكاظمي والبارزاني، سيكون في ما لو تحقق فعلا، تحالفا بين طرفين بعيدين عن محور إيران وقربين من الولايات المتحدة الأميركية.

وعجز مراقبون تشدد قوى سياسية ممثلة تحت قبة البرلمان في تمرير قانون الموازنة، بشكل أساسي، إلى الخلافات الدائرة حول حصة إقليم كردستان فيها وحرص تلك القوى على تشديد الضغوط على القيادة الكردية باستخدام المسألة المالية، وهو أمر متحقق بالفعل إلى حدّ الآن، حيث يواجه الإقليم صعوبات غير مسبوقة أعجزت سلطاته عن دفع رواتب الموظفين في أجالها المحددة ووضعها في مرعى غضب الشارع الكردي الذي سبق له أن خرج في أكثر من مناسبة للتظاهر والاحتجاج على الصعوبات الاقتصادية وسوء الأوضاع المعيشية.

وفي إنشائه إلى وجود خلفيات سياسية وراء الخلافات على الموازنة دعا الكاظمي، الأحد، مجلس النواب إلى عدم إقحام الخلافات السياسية في موازنة البلاد المالية للعام الجاري.

ولا تزال خلافات تدور بين الكتل السياسية بشأن حصة إقليم كردستان في الموازنة رغم توصل بغداد وأربيل إلى

الخلاف الحاد حول حصة إقليم كردستان العراق من موازنة الدولة العراقية، ليس مجرد مسألة مالية بالإمكان إيجاد حلول تقنية لها، بل هو قضية سياسية بامتياز تتصل بمكانة أكراد البلاد ودورهم في تشكيل السلطة الاتحادية، وهو الدور الذي يبرز بشكل استثنائي في المناسبات الانتخابية الهامة كمثل التي تقبل عليها البلاد خريف العام الجاري.

بغداد - تتهم الأحزاب الشيعية العراقية المعروفة بقربها من إيران، رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي بالتقرب

من قيادات إقليم كردستان العراق على حساب "مصلحة الدولة" خدمة لأغراضه السياسية الخاصة، وذلك عن طريق التساهل معهم في ما يتعلق بالخلاف

المالي الحاد بين بغداد وأربيل حول حصة الإقليم من موازنة البلاد.

ودعا الكاظمي، الأحد، إلى العدالة في توزيع الثروة بين مناطق العراق كافة وفق مبادئ الدستور. وجاء ذلك في إطار حثه أعضاء البرلمان على عدم تعطيل تمرير الموازنة التي تدور حولها خلافات يتعلق بعضها بحجمها ومقدار العجز فيها، إلى جانب الخلاف الحاد حول حصة إقليم كردستان منها.

وترى الأطراف السياسية المعارضة بشدة على حصول الإقليم على حصته الاقتصادية من موازنة الدولة الاتحادية قبل إيفائه بالتزاماته المتعلّقة في تسليم عوائد النفط والمناقص الحدودية التي تحصلها سلطاته، أن الكاظمي لا يتخذ موقفا واضحا من هذه المسألة، وأنه يعمل في الخفاء لتمكين قادة الإقليم من مطالبهم المالية.

وأتهم المحلل السياسي عباس العرداوي رئيس الوزراء بالسعي لكسب ود الأكراد، معتبرا أن مدير مكتبه رائد جوجي، باعتباره كرديا، يلعب دورا في دفع مجريات الحوار بين بغداد وكردستان (حول المسائل المالية) نحو الماطلة، قائلا في تصريحات صحافية إن الماطلة والتسويف في إعلان الاتفاق بين بغداد

وبعد تكليف رئيس الوزراء بتشكيل الحكومة أعلن النائب مساعد العارضي تقديم استجواب جديد له لأنه "لم يتعاون في ملف العفو. ولأن غير القادر على التصالح مع شعبه لا يستحق أن يدير حكومة".

ويؤيد الصيغي مبارك الصيغي العفو الشامل على المدانين في قضية اقتحام البرلمان لأنهم في نظره "لم يعتدوا على المال العام ولم يكونوا إلا مدافعين عن أبناء الوطن وخوفهم على وطنهم هو الذي أدى بهم إلى قضية دخول المجلس".

وفي المقابل يطرح نواب آخرون قضية خلية العبدلي التي أدين فيها إيراني وعدد من الكويتيين -جميعهم شيعة- بالتجسس لصالح إيران وجماعة حزب الله اللبنانية، بعد أن عثرت السلطات الكويتية بحوزتهم على أسلحة ومتفجرات في مدامه استهدفت الخلية في 2015 وهو ما تسبب في تصعيد توترات طائفية آنذاك.

وقال النائب عدنان عبدالصمد في تصريح صحفي عقب لقاء رئيس الوزراء الأسبوع الماضي "إذا كان هناك عفو شامل أو مصالحة فيجب أن تشمل الجميع بمن فيهم أعضاء ما يسمى خلية العبدلي، فهؤلاء قضيتهم حيازة سلاح.. وهم لم يرتكبوا أي سلوك عدائي بهذه الأسلحة". لكن البعض يرى أن الرجز بهذه القضية ضمن مسألة العفو الشامل، يعقد مساعي الحل باعتبار قضية الخلية مسألة أمن وطني لا يمكن التساهل مع المتورطين فيها.

وقال عدنان عبدالصمد في تصريح صحفي عقب لقاء رئيس الوزراء الأسبوع الماضي "إذا كان هناك عفو شامل أو مصالحة فيجب أن تشمل الجميع بمن فيهم أعضاء ما يسمى خلية العبدلي، فهؤلاء قضيتهم حيازة سلاح.. وهم لم يرتكبوا أي سلوك عدائي بهذه الأسلحة". لكن البعض يرى أن الرجز بهذه القضية ضمن مسألة العفو الشامل، يعقد مساعي الحل باعتبار قضية الخلية مسألة أمن وطني لا يمكن التساهل مع المتورطين فيها.

## العفو الشامل عقبة أخيرة في طريق تشكيل حكومة كويتية جديدة

الشهر ذاته وفاز فيها نواب معارضون وتغير خلالها نحو ثلثي نواب البرلمان، اتفق 37 نائبا على عدد من الأولويات جاء في مقدمتها إقرار قانون العفو الشامل.

وبعد ما أيام تقدم خمسة نواب بأول اقتراح بقانون في مجلس الأمة الحالي يتعلق بالعفو الشامل عن هؤلاء.

وأيد نحو 37 نائبا من أعضاء البرلمان الخمسين الاستجواب، وهو ما أسفر عن استقالة الحكومة وإعادة تكليف الشيخ صباح الخالد بتشكيل حكومة جديدة. ومثلت تلك المواجهة بين الحكومة والبرلمان أول تحد يواجهه أمير الكويت الجديد الذي تولى زمام الحكم في سبتمبر الماضي بعد وفاة أخيه الشيخ صباح الأحمد. كما جاءت في لحظة يثن فيها اقتصاد البلاد المعتمد على النفط من هبوط أسعار الخام والتداعيات الناجمة عن انتشار فيروس كورونا.

ويعطي الدستور الكويتي أمير البلاد الحق في إصدار مرسوم بالعفو عن المدان أو تخفيف عقوبته، كما يعطي البرلمان سلطة إصدار عفو شامل يمنح المدانين إعفاء من العقوبة والآثار المترتبة عليها بما يسمح لهم بخوض الانتخابات مرة أخرى، بينما لا يسمح لهم العفو الخاص بذلك.

والتقى رئيس الوزراء المكلف عددا من النواب الأسبوع الماضي، وقالت صحف محلية إن قضية العفو كانت حاضرة في الاجتماعات، وقد تجد طريقها إلى الحل في الفترة المقبلة. وتوقعت جهات إعلامية أن يصدر عفو خاص من أمير البلاد يتزامن مع الأعياد الوطنية.

وبعد تكليف رئيس الوزراء بتشكيل الحكومة أعلن النائب مساعد العارضي تقديم استجواب جديد له لأنه "لم يتعاون في ملف العفو. ولأن غير القادر على التصالح مع شعبه لا يستحق أن يدير حكومة".

ويؤيد الصيغي مبارك الصيغي العفو الشامل على المدانين في قضية اقتحام البرلمان لأنهم في نظره "لم يعتدوا على المال العام ولم يكونوا إلا مدافعين عن أبناء الوطن وخوفهم على وطنهم هو الذي أدى بهم إلى قضية دخول المجلس".

وفي المقابل يطرح نواب آخرون قضية خلية العبدلي التي أدين فيها إيراني وعدد من الكويتيين -جميعهم شيعة- بالتجسس لصالح إيران وجماعة حزب الله اللبنانية، بعد أن عثرت السلطات الكويتية بحوزتهم على أسلحة ومتفجرات في مدامه استهدفت الخلية في 2015 وهو ما تسبب في تصعيد توترات طائفية آنذاك.

وقال النائب عدنان عبدالصمد في تصريح صحفي عقب لقاء رئيس الوزراء الأسبوع الماضي "إذا كان هناك عفو شامل أو مصالحة فيجب أن تشمل الجميع بمن فيهم أعضاء ما يسمى خلية العبدلي، فهؤلاء قضيتهم حيازة سلاح.. وهم لم يرتكبوا أي سلوك عدائي بهذه الأسلحة". لكن البعض يرى أن الرجز بهذه القضية ضمن مسألة العفو الشامل، يعقد مساعي الحل باعتبار قضية الخلية مسألة أمن وطني لا يمكن التساهل مع المتورطين فيها.

وقال عدنان عبدالصمد في تصريح صحفي عقب لقاء رئيس الوزراء الأسبوع الماضي "إذا كان هناك عفو شامل أو مصالحة فيجب أن تشمل الجميع بمن فيهم أعضاء ما يسمى خلية العبدلي، فهؤلاء قضيتهم حيازة سلاح.. وهم لم يرتكبوا أي سلوك عدائي بهذه الأسلحة". لكن البعض يرى أن الرجز بهذه القضية ضمن مسألة العفو الشامل، يعقد مساعي الحل باعتبار قضية الخلية مسألة أمن وطني لا يمكن التساهل مع المتورطين فيها.

الكويت - أصبح إنهاء الخلاف بشأن العفو عن معارضين من النواب السابقين والناشطين السياسيين المدانين بأحكام مختلفة في الكويت مدارا رئيسيا للجهود الحثيثة التي يبذلها رئيس الوزراء المكلف الشيخ صباح الخالد الصباح لإزالة العوائق من أمام تشكيل حكومة جديدة.

فبينما يعكف الشيخ صباح الخالد على اختيار وزرائه تعهد عدد كبير من النواب بالمشي في تنفيذ وعدهم الانتخابي بـ"رفع الظلم" عن هؤلاء المعارضين الذين أدينوا في القضية المعروفة باقتحام مجلس الأمة أو في قضايا تتعلق بتفريعات على مواقع التواصل الاجتماعي. وكان معظم هؤلاء المعارضين قد سافروا إلى تركيا أو بلدان أخرى، لكن منهم من رجعوا إلى الكويت ونفذوا شروطا شملت تسليم أنفسهم للسلطات وقضاء جزء من عقوبة السجن وتقديم اعتذار مكتوب لأمير البلاد الراحل الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، الذي أصدر عفووا خاصا عن استجواب لتلك الشروط ومن هؤلاء النائبان السابقان وليد الطبطبائي وفهد الخنجر. وتعود وقائع قضية اقتحام المجلس إلى نوفمبر 2011 حين دخل نواب وعد من المظاهرات القائمة الرئيسية في مبنى البرلمان احتجاجا على أدائه في ظل سيطرة النواب المواليين للحكومة عليه وطلبوا باستقالة رئيس الوزراء آنذاك، الشيخ ناصر المحمد الصباح الذي اتهموه بالفساد.

عدنان عبدالصمد  
العفو الشامل يجب أن يشمل أعضاء خلية العبدلي

ورغم استقالة الشيخ ناصر بعد أيام من هذه الواقعة وتعيين الشيخ جابر المبارك الصباح خلفا له وإجراء انتخابات نيابية عدة مرات ظلت القضية متداولة في أروقة المحاكم إلى أن صدر بشأنها حكم محكمة التمييز، وهي أعلى محكمة، في نوفمبر 2017 وقضى بحبس عدد من المتهمين بينهم النائبان الإخواني جعمان الحريش والسلفي وليد الطبطبائي، والمعارض البارز مسلم البراك.

وقالت ثلاثة مصادر إن الغالبية العظمى من المدانين ليس لديهم مانع من الرجوع إلى البلاد وتسليم أنفسهم للسلطات وقضاء فترة من العقوبة وتقديم اعتذار شفهي أو مكتوب، لكن "صيغة الاعتذار" المطروحة عليهم غير مرضية لهم حتى الآن.

وقال مصدران إن محاولات سابقة جرت من أجل تخفيف صيغة الاعتذار لكنها لم تكمل بالنجاح. وقال مصدر ثالث إن حالة من التفاوض سادت أوساط المعارضة بعد تولى الشيخ نواف الأحمد السلطة بإمكانية تخفيف صيغة الاعتذار وطى الملف، لكن الوضع بقي على ما هو عليه حتى الآن.

وفي التاسع من ديسمبر الماضي وبعد ساعات من إعلان نتيجة الانتخابات التي جرت في السادس من



الحريش ينتظر في تركيا تبييض صفحته في الكويت

## إضراب في عدن رفضا للنائب العام المعين من قبل هادي

المسلمين بالتأثير على القرارات الصادرة عن قيادة "الشريعة" واستخدامها في توطيد نفوذ الحزب في مناطق الجنوب. ويقول هؤلاء إن تلك القيادات هي من وقف وراء التعيينات الأخيرة المثيرة للانقسام والتي من بينها تعيين رئيس الوزراء السابق أحمد عبيد بن دغر رئيسا لمجلس الشورى، إضافة إلى تعيين عبدالله محمد ابوالغيث ووحى طه عبدالله جعفر أمان نائبين له وتعيين مطيع دماج أمينا عاما لمجلس الوزراء، إضافة إلى تعيين الموسوي نائبا عاما للجمهورية.

وتعبر القوى السياسية عن غضبها من تعيين الموسوي، بينما حملت أطراف سياسية جنوبية الرئيس هادي مسؤولية تعطيل مصالح المواطنين وتوتير الأجواء في عدن ومحافظات جنوب البلاد. ومنذ عودة حكومة المناصفة التي يرأسها معين عبدالملك إلى عدن في يناير الماضي ومباشرتها مهامها من هناك، تواجه صعوبات كبيرة في تطبيع الأوضاع وتحسين مستوى الخدمات في المناطق الواقعة ضمن مسؤولياتها. ويتهم سياسيون جنوبيون قيادات حزب الإصلاح التابع لجماعة الإخوان

وقالت مصادر محلية إن انقسام القضاة بين من استجابوا لدعوة الإضراب ومن رفضوا الدعوة وتشتبوا بمباشرة العمل، سلط الضوء على الانقسامات التي تسبب بها التعيين المذكور في صفوف سلك القضاء الحساس، خصوصا وأن الموسوي طرف متحزب وخبرته الأساسية بالمجال الأمني وهو اختصاصه الأصلي. والأربعاء الماضي أعلن نادي القضاة الإضراب العام والشامل في جميع المحاكم والنيابات احتجاجا على قرار

عدن - عادت قضية التعيينات التي أقدم عليها الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي مؤخرا، دون تنسيق مع الشركاء في اتفاق الرياض، لتلقى بظلالها على الوضع الهش في العاصمة المؤقتة عدن، التي شهدت الأحد إضرابا من قبل القضاة على تعيين أحمد الموسوي المقرب من حزب الإصلاح الإخواني نائبا عاما للجمهورية خلفا لعلي العوش، الأمر الذي أثار غضب المجلس الانتقالي الجنوبي، وعدد من القوى السياسية الأخرى.